دور الاقتصاد الأخضر في خلق مناصب العمل وامتصاص البطالة

The role of the green economy in creating jobs and absorbing unemployment

الدكتور بلعبدون عواد

رئيس فرقة المؤسسة بمخبر قانون العمل والتشغيل

أستاذ محاضر أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم الجزائر

belabdouneaoued@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/10/20 **تاريخ القبول: 2020/10/25** **تاريخ النشر: 2020/10/26**

الملخص:

في ظل التزايد المطرد لفئة الشباب الباحثين عن العمل وضمن هذا الإطار تبرز أهمية سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا أساسيا لفرص العمل لتمكينها من التأقلم مع متطلبات الاقتصاد الأخضر . كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر من خلال خلق مناصب عمل وامتصاص البطالة. هذا فضلا عن دعم التنمية في بعديها الاقتصادي والبيئي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، البطالة. الفقر .

Abstract :

in light of the steady increase in the category of young people seeking work, and within this framework, the importance of support policies for Small and medium enterprises is emerging as a basic source of job opportunities to enable them to adapt to the requirements of the green economy. The green economy also helps alleviate poverty by creating jobs and absorbing unemployment. This is in addition to supporting development in its economic and environnemental dimensions.

Keywords : *Green economy, unemployment, Poverty.*

المؤلف المرسل: بلعبدون عواد ، الإيميل: *belabdouneaoued@yahoo.fr*

1- تعريف الاقتصاد الأخضر:

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر [1]. بأنه" نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شانها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية خطيرة. كما يعرفه ذات المصدر بأنه " اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي ويعني في الوقت نفسه بالحد من المخاطر البيئية وحالات الشح الايكولوجية "[2]".

بذلك لم يقتصر إعلان الأمم المتحدة في تعريفه للاقتصاد الأخضر على الإشارة إلى دمج المخاطر البيئية ضمن أبعاد التنمية المستدامة، ولكن كرس فكرة أن التنمية الاقتصادية يجب أن لا تقتصر على الحد من الآثار السلبية للنشاطات الاقتصادية ولكن يجب أن تساهم في تحسين ظروف الحياة وتكرس العدالة الاجتماعية [3].

أما البنك الدولي فيعرفه على انه " النمو الأخضر الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية وبالنظافة بحيث يحد من اثر تلوث الهواء والآثار البيئية من خلال مراعاة المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية، على أن يكون هذا النمو شاملا "[4].

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فترى بأن المقصود من النمو الأخضر هو تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان أن تواصل الثروات الطبيعية توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا. ولتحقيق ذلك يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصا اقتصادية جديدة. متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو في سنة 2012.

عمل برنامج البيئة الخاص بالاقتصاد الأخضر[5] على وضع مفهوم شامل للاقتصاد الأخضر، حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر الشامل اقتصادا منخفض الكربون أي أنه ذو كفاءة وهو نظيف من حيث الإنتاج لكنه أيضا شامل من حيث الاستهلاك والنتائج، استنادا إلى المشاركة والتداولية والتعاون والتضامن والصمود والترابط. وهو ينصب على توسيع الخيارات والاختيارات فيما يتعلّق بالاقتصادات الوطنية، باستخدام سياسات حمائية مالية واجتماعية هادفة ومناسبة،

---

[1]- برز مفهوم الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي سنة 2012 عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دى جانيرو، وكان المحور الرئيسي لموضوعاته "اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر .جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، القرار 10/1 الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الأمم المتحدة، الدورة الثانية، 3 مارس 2016، ص3

-Caroline VANULS , Alexis BUGADA, travail et environnement, regards sur dynamique préventive et normative a la lumière de l'interdépendance des risques professionnels et environnementaux ,p 140 § 151

[2] - مجلة منظمة العمل الدولية، من حوض لبناء السفن إلى مركز لمصادر الطاقة المتجددة، المرجع السابق، ص7 .

[3]- Caroline VANULS , Alexis BUGADA, travail et environnement, regards sur dynamique préventive et normative a la lumière de l'interdépendance des risques professionnels et environnementaux ,p 140 § 151

[4]- ماموني فاطمة الزهرة، رهانات الاقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف والحد من الفقر، مجلة الحقيقة جامعة ادرار ، مجلد 18 العدد 01 مارس 2019 ص 48 .

[5] - جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، القرار10/1 المرجع السابق، ص7.

وتدعمه مؤسسات قوية موجهة بشكل محدد نحو الحفاظ على الحدود الدنيا الاجتماعية والإيكولوجية. ويدعم الاقتصاد الأخضر الشامل المساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء، وخصوصا الفئات الفقيرة الضعيفة وموجهة للموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والملكية والرقابة على الأرض وغيرها من أشكال الملكية، والإرث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصِغر، على النحو المعبر عنه في الهدف الأول للتنمية المستدامة، وبشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2- مبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر:

من خلال عرض مختلف التعاريف للاقتصاد الأخضر يمكن استخلاص ثلاثة مبادئ يقوم عليها و هي [1] :

- اعتماد الطاقات المتجددة حال توفر الحلول الناجعة .

- الاستخدام الأكفأ للمصادر الطبيعية والبشرية المتاحة.

- ضرورة توفير الطاقة لتشمل فئات المجتمع كافة من ناحية الكلفة وتوفير فرص العمل.

ثانيا : مجالات الاستثمار في الاقتصاد الاخضر

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة عشرة قطاعات بخصوص الاقتصاد الأخضر يعتبرها رائدة لكونها تتوافر على إمكانيات قوية لتحقيق أهداف الانتقال في زيادة رفاهية الإنسان والإنصاف الاجتماعي والحد من المخاطر البيئية واستنزاف الموارد. تتمثل هذه القطاعات في ما يلي[2]":

- الطاقة المتجددة وشمل ذلك توليد الطاقة من مصادر متجددة وصديقة للبيئة مثل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح ومن مساقط المياه والوقود الحيوي والطاقة الجوفية وغيرها.
- السياحة: وذلك من خلال التوسع في إنشاء المجمعات السياحية والإكثار من المناطق الخضراء والمسطحات المائية والتي تلطف الجو.
- إدارة الأراضي: وذلك من خلال التوسع في الزراعة العضوية، وإعادة التشجير والاهتمام بالمراعي الطبيعية والإحراج.
- إدارة المياه: إعادة استخدام المياه وذلك من خلال معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في الزراعة وجمع مياه الأمطار والسيول.
- النقل المستدام: وذلك من خلال إيجاد وسائط نقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل جزئيا بالكهرباء، والتوسع في مجال النقل العام.

---

[1]- ماموني فاطمة الزهرة، المرجع السابق الذكر ص 49 .

[2]- يزيد تقررات، الاقتصاد الأخضر، تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 566

- الأبنية الخضراء: يعني ذلك التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة، إضافة إلى خضرنة الصناعات القائمة.

- إدارة النفايات: وذلك من خلال إعادة تدوير النفايات واستخدامها في مجالات شتى، ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة [1].

ثالثا - دور الاستثمار في الاقتصاد الأخضر في خلق فرص العمل و امتصاص البطالة

كشف تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية تحت اسم "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2018 التحضير مع فرص العمل" أن 24 مليون فرصة عمل جديدة ستخلق عالميا بحلول عام 2030 إذا وضعت سياسات صائبة لتعزيز اقتصاد أكثر اخضرارا[2]، مما يشكل حلا لإحدى التحديات الكبرى في ظل التزايد المطرد لفئة الشباب الباحثين عن العمل وضمن هذا الإطار تبرز أهمية سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا أساسيا لفرص العمل لتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد أخضر .

كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها في أنشطة مدرة للدخل ورفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية. هذا فضلا عن دعم التنمية في بعديها الاقتصادي والبيئي.

1- مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر

أمام التقلبات التي تؤثر على صادرات المحروقات (تغير الأسواق العالمية، انخفاض الاحتياطيات الوطنية، منافسة الطاقات البديلة)، تعين على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ولمناصب الشغل. سيما وأن قطاع الخدمات يوظف في الوقت الراهن 58% من السكان النشطين، على حساب القطاع الإنتاجي في قطاعي الصناعة والفلاحة، اللذين يظل إنتاجهما غير كاف.

أمام هذا الوضع ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي من خلال تنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر. وتهدف بذلك إلى انتقال تدريجي نحو اقتصاد أخضر يأخذ بعين الاعتبار أولوياته، خاصة بالنسبة للانتقال الطاقي الذي يكتسي أهمية قصوى من خلال تنفيذ الخطة الخماسية للنمو 2015-2019 التي تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية تتمثل في الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقية، والفلاحة والصيد البحري المستدامان، وتدبير المياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات، البناء المراعي للبيئة،، الخدمات المرتبطة بالبيئة، والصحة، والتربية والتكوين المهني، وإدماج الاقتصاد غير المنظم . وهذا ما يعتبر فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه

[1]- ماموني فاطمة الزهرة، المرجع السابق الذكر ص 50 و 51 .

[2] - الاقتصاد الأخضر، نموذج عالمي للتنمية، الحكومات العربية مطالبة بإعداد إستراتيجيات وطنية لحماية البيئة، مجلة الأهرام، العدد 143، نوفمبر 2018، ص 203 .

الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة والنهوض بروح المبادرة وإنشاء المؤسسات وخلق مناصب الشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة يتجاوز7% مع أفاق 2019 [1] . وقد ألزمت الجزائر نفسها في هذا المجال من خلال سن مجموعة من القوانين التي تراعي البعد البيئي للتنمية،

حيث يعتبر القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى:

- إعداد إستراتيجية لإعادة النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة؛

- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية؛

- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي. وترتكز الإستراتيجية الوطنية لتنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، على ثلاث محاور أساسية:

- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة.

-الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، والأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي.

- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، وعمليات التطهير ومختلف الشبكات .

ولقد تم اعتماد المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، ولتحققه صدرت سلسلة من القوانين من بينها قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات، وقانون المحافظة وتثمين الساحل، وقانون المحافظة على البيئة، وقانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة، ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وتدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003 تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة. إضافة إلى عدة مشاريع محققة في إطار الاقتصاد الأخضر.

[1] - الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، مكتب شمال إفريقيا، 2016، ص 2.

2- إحصائيات عن عدد المشاريع التي تم تمويلها من طرف الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب

فـرع مستغانم، في مجال الاقتصاد الاخضر موزعة حسب قطاع نشاطـا:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	عدد مناصب العمل المستحدثة
الزراعة	851	1377
الصيد البحري	110	680
إعادة التدوير و الرسكلة الصناعية – الورق و البلاستيك	93	107
السياحة	2	2
الطاقة	2	4
المجموع	1058	2170

الخاتمة :

في الأخير يمكن ادراج الاقتراحات التالية :

- من الضروري على الدولة توفير الاطار التشريعي و القانوني للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر .

- و تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة للعمل في مجال الاقتصاد الأخضر.

- تقديم تسهيلات إدارية و جبائية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة للاستثمار في هذا المجال . من اجل خلق مناصب عمل و بالتالي امتصاص البطالة .